

ج: الكيان الصهيوني يستغل عملية التسوية مع السلطة في رام الله حتى يضاعف إعداد مغتصباته في الضفة، فقد ارتفع عدد قطعان المستوطنين إلى 32 ألف إلى جانب إقامة آلاف الوحدات السكنية، فإذا استمر الوضع الحالي على ما هو فعلى ماذا سنقيم الدولة الفلسطينية، لذا فالمطلوب منها وقفة جادة وحازمة ووقف المفاوضات وممارسة الضغوطات في هذا الصدد لوقف المشاريع الصهيونية الشرسة ضد القدس والضفة.

س: رئيس السلطة منتهي الولاية محمود عباس طالب بعقد جلسة لمجلس الأمن لبحث الاستيطان بالقدس، هل ذلك كاف لردع الاحتلال، وما هو المطلوب في هذه المرحلة فلسطينياً وعربياً ودولياً لمواجهة ذلك الاستيطان الذي يتصاعد يومياً؟

ج: لو قام عباس برفع هذا الأمر إلى مجلس الأمن فباعقادي أن الولايات المتحدة في هذا الصدد ستأخذ عدة قرارات منها رفع الفيتو الأمريكي في وجهه أو تجميده أو تخفيف لهجته، وخير دليل على ذلك سكوت أوباما على التوسع الاستيطاني.

المطلوب حالياً هو استعادة الوحدة الوطنية، وأشارك العالم معنا في قضيتنا لأن القدس ليست لنا وحدنا بل للجميع، لذا يجب العمل والضغط على الكيان الصهيوني أو تجميدها أو مقاطعتها كما حدث في السابق.

وثيقة رقم 264:

قرار اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية الإسرائيلية حول قضية قرية الغجر²⁶⁴
[مقتطفات]

(الأقواس المسننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد المصدر الأصلي، أي وزارة الخارجية الإسرائيلية)

17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

قررت اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية (المجلس الوزاري المصغر) خلال اجتماعها اليوم الموافقة من حيث المبدأ على الاقتراح الذي قدمته الأمم المتحدة وقائد قوات اليونيفيل الدولية المنتشرة في جنوب لبنان والقاضي أساساً بخروج قوات جيش الدفاع من الشق الشمالي من قرية الغجر وإعادة انتشارها إلى الجنوب من "الخط الأزرق" [خط الحدود الدولية المعترف بها بين إسرائيل ولبنان].

وكلفت اللجنة الوزارية وزارة الخارجية باستكمال صياغة التسوية المؤقتة بالتنسيق مع الأمم المتحدة وقائد قوات اليونيفيل الجنرال ألبرتو أسارتا في أقرب ما يمكن مع الحفاظ على أمن المواطنين الإسرائيليين وعلى مجرى حياة سكان قرية الغجر كونها تبقى قرية واحدة غير مقسمة. وسيتم عرض الصيغة النهائية للتسوية على اللجنة الوزارية قبل تطبيقها.

ويأتي القرار انسجاماً مع الالتزام الإسرائيلي بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701.

قرية الغجر - الخلفية

الغجر هي قرية سورية علوية دخلت تحت السيطرة الإسرائيلية في أعقاب حرب الأيام الستة عام 1967. في الأصل، كانت وضعية القرية مثل جميع الأراضي الأخرى التي تم احتلالها عام 1967. وفي عام 1981، أقرت الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) قانون ضم هضبة الجولان إلى إسرائيل. وينص هذا القانون على فرض القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على هضبة الجولان، بما فيها قرية الغجر. وعلى خلاف سكان الجولان الدروز، وافق معظم سكان قرية الغجر على قبول الجنسية الإسرائيلية.

ويملك معظم سكان القرية الـ 2,210 جنسية مزدوجة إسرائيلية وسورية. ومن الناحية الجغرافية، يسكن 1,550 من سكان القرية تقريباً شمالي "الخط الأزرق"، أما بقية السكان فيسكنون جنوبي هذا الخط.

في أيار/ مايو 2000 قررت الحكومة الإسرائيلية سحب قواتها العسكرية من المنطقة الأمنية في الجنوب اللبناني بشكل أحادي الجانب. وذلك، بموجب القرار 425 الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبهدف التأكد من شرعية الانسحاب، قررت منظمة الأمم المتحدة أنه يجب عليها رسم خط الانسحاب، الذي أصبح معروفاً باسم "الخط الأزرق".

وقررت الأمم المتحدة أن يمر "الخط الأزرق" في وسط قرية الغجر، بالرغم من عدم وجود أي انقسام بين شطري القرية ميدانياً. وفي أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من جنوبي لبنان، بما في ذلك من الشطر الشمالي من قرية الغجر، اعترفت الأمم المتحدة بالانسحاب الإسرائيلي على أنه انسحاب كامل بموجب القرار 425.

هذا هو الوضع القائم الذي كان سائداً حتى عام 2006، عندما نشبت حرب لبنان الثانية (....). وقد نص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1701، الذي كان يستهدف وضع حد للأعمال القتالية في لبنان، من ضمن أمور أخرى، على أنه يتوجب على إسرائيل سحب قواتها إلى الجنوب من "الخط الأزرق". وقد انسحبت إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية باستثناء الشطر الشمالي من قرية الغجر.

(.....)

وفي حزيران/ يونيو 2008، اقترحت قوات اليونيفيل إجراءً مؤقتاً يمكن جيش الدفاع الإسرائيلي من سحب قواته من الشطر الشمالي لقرية الغجر، لتحل قوات اليونيفيل محلها. وفي 2 أيلول/ سبتمبر 2010، عرض قائد قوات اليونيفيل الجنرال ألبرتو أسارتا مقترحاً جديداً. وقد كان هذا المقترح بمثابة تكملة لانسحاب القوات الإسرائيلية إلى جنوبي الخط الأزرق، بموجب قرار مجلس الأمن 1701.

